

مبادئ عامة للعمل السياسي في سوريا

أولاً: الواقعية السياسية

الواقعية السياسية هي: "النظر إلى حقيقة الأمور وجوهرها وعض الطرف عن السطحيات والظواهر، والتوجه لتحقيق مصلحة الدولة بأقل قدر من الخسائر وأكبر قدر من المكاسب". وعلى هذا الأساس فإن الدافع الأكبر للقوى الدولية في مبادراتها السياسية ينطلق من الرغبة في تعزيز السلطة وتحقيق الأمن بدلاً من المثل العليا أو الأخلاق التي تستخدم عادة كأدوات لتحقيق المصلحة العليا للدولة.

أما بالنسبة للقوى الإسلامية فإن التحدي الأكبر في العمل السياسي يكمن في القدرة على الجمع بين الواقع والنص، والتعامل مع متطلبات المرحلة وتطورات الأحداث دون التخلي عن المبادئ، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن الجماعات الإسلامية من معضلات فكرية لا بد من التعامل معها بواقعية لمعالجتها، ومن أبرزها:

1- الاندفاع نحو محاولة تأسيس الدولة النموذج دون استيعاب متطلبات التدرج ومقتضيات

المرحلة، جهود علماء المسلمين كانت واقعية جداً حيث اتجهت نحو معالجة إشكاليات الشرعية السياسية وليس التأصيل للحكم النموذجي، حيث عالج الماوردي قضية تعدد السلطنة مع وجود الخليفة، وتعامل مع مشكلة ضعف نفوذ الخلفية ووجود سلطات سياسية لا تعترف به ولا تدين بالولاء له، فأسس لذلك من خلال مفهومين مهمين هما: "إمارة التغلب" و"وزارة التفويض"، كما تعامل مع إشكاليات تولي غير المسلمين لمهام إدارية وميز بين الإدارة والحكم وخاصة في مفهوم "السلطة التنفيذية"

2- الاستسلام لسيناريوهات آخر الزمان: بالتزامن مع توجهات جماعية لمطابقة الواقع مع

نصوص الفتن والملاحم، وهي ظاهرة تكثر في مراحل الانحطاط عند المسلمين، مثال: سقوط الأندلس، وسقوط بغداد، والغزو البرتغالي للجنوب العربي، بل يبلغ الترددي الفكري عند البعض للعمل على استجلاب آخر الزمان بادعاء المهديوية، وكانت هذه الظاهرة من أكثر عوامل سفك الدماء عبر التاريخ الإسلامي.

3- القراءة الخاطئة للتاريخ: استجلاب نماذج تاريخية غير متطابقة مع الواقع، ومحاولة

فرضها على الشعوب، ومن ذلك ما يشوب مفهوم الخلافة من أخطاء فادحة في الفكر الإسلامي المعاصر، حيث يعمل البعض على تأسيس نظام خلافة رشيدة على منهاج النبوة دون الأخذ في الاعتبار ما يشوب ذلك النموذج من إشكاليات في التطبيق، ففي مراحل تاريخية كان هناك

ثلاث أنظمة خلافة في آن واحد، وفي معظم التاريخ الإسلامي كان الخليفة ضعيفاً لا سلطة له، ونجحت نظم السلطنة في إنقاذ هذا المنصب الذي أصبح رمزياً أكثر منه واقعياً، وعدم الأخذ في الاعتبار أن الخلافة انقطعت في مراحل متعددة في التاريخ، وأن الخلافة ليست بالضرورة هي الحل.

4- الإفراط في النصية الانتقائية: حيث تقوم مجموعة بوضع أسس ومبادئ للحكم الرشيد وفق فهمهم للنص، واقتباسهم من كتب السلف، ومن ثم عقد الولاء والبراء واستحلال دماء المسلمين على أساس هذه الاجتهادات غير الملزمة، والتي تؤدي إلى الانفصام عن الواقع السياسي والمحيط الإقليمي.

ثانياً: الاحترافية

ضرورة تعزيز الاحترافية في ممارسة العمل السياسي، والمتمثلة في تعزيز المهارات واحترام التخصص، والتأسيس لنظرية أمنية تنطلق من الثوابت الشرعية، ويمكن الحديث عن نتائج غياب هذا العامل من محورين:

1- دور غياب الاحترافية في ظاهرة سرقة الجهود في الثورات ضد الاستعمار والثورات ضد الاستبداد

أدت ظاهرة غياب النظرية الأمنية عند الإسلاميين إلى مبادرة القوى العلمانية بسرقة جهودهم في مرحلتها الثورات ضد الاستعمار في مطلع القرن العشرين وضد الاستبداد في مطلع القرن الحادي والعشرين.

إذ تجمع المصادر التاريخية المعاصرة للثورات العربية ضد الاستعمار في النصف الأول من القرن العشرين أن البعد الإسلامي قد مثل عامل الحسم في طرد المستعمرين وترسيخ الهوية العربية الإسلامية لشعوب المنطقة؛ إلا أن غياب الاحترافية لدى التيارات الإسلامية قد دفع بالقوى اليسارية والعلمانية إلى سرقة هذه الجهود واستحواذها على أجهزة الحكم في مرحلة الاستقلال وشرعت في التنكيل بالإسلاميين.

وهي ظاهرة تستحق الدراسة في دول عديدة مثل المغرب والجزائر وليبيا ومصر والعراق وغيرها من الدول، فقد فرض التيار الإسلامي نفسه خلال العهد الفيصلي وعلى رأس هذا التيار كان الشيخ محمد رشيد رضا الذي ترأس المؤتمر السوري، والشيخ كامل القصاب.

وعلى الرغم من ذلك فإننا نلاحظ تغييراً كاملاً للدور البارز الذي قامت به الجمعيات الدينية في مقاومة الاستعمار، وإسهاب الكتاب القوميين في ذكر بطولات كل من: صالح العلي وسلطان الأطرش، وتجاهل ما كانت الجمعيات الدينية تمارس نفوذاً سياسياً في المدن الرئيسية، منها:

"جمعية شباب محمد" التي برز فيها الشخان: الصابوني والطنطاوي، وترأسها الشيخ عبد الوهاب الأزرق، وكذلك "جمعية الشريعة" التي ترأسها الشيخ علي الدقر، و"جمعية العلماء" التي كان على رأسها الشيخ كامل القصاب، وكان لها السبق في تأسيس الحركات الجهادية ودعمها بالنفس والمال.

ظاهرة سرقة جهود التيار الإسلامي الواسع في الثورات العربية ضد الاستعمار، وتجييرها لصالح اليسار الاشتراكي في مرحلة الانقلابات العسكرية تستحق الوقوف في مرحلة الثورات العربية ضد الاستبداد، ولعل المشكلة الأبرز تكمن في غياب وعي الحركات الإسلامية آنذاك بمعادلات الأمن القومي والأمن الإقليمي وارتباط النظم الانقلابية العسكرية بأجهزة الاستخبارات الغربية، ولعل أولها وأبرزها انقلاب حسني الزعيم ودور الاستخبارات الأمريكية فيه.

2- أهمية التأهيل والعمل وفق نظريات سياسية متطورة فيما يتوافق مع الثوابت الشرعية

ويبدأ الحل من الوعي بأن إحداث التغيير يعقبه تحد أكبر وهو طرح البديل، ويبدو أن الحركات الإسلامية قد قصرت دون تحقيق ذلك في القرن العشرين، وهي لا تزال قاصرة دون تحديده في هذه المرحلة الحاسمة من التحول النبوي للعالم العربي.

ولتفسير هذه الظاهر المقلقة؛ يمكن اللجوء إلى نظرية هابرماس والتي يطلق عليها نظرية: "المجال العام"، إذ إن الحاجة إلى النظام البديل بعد الثور هي عنصر الحسم، وعندما عجزت الحركات الإسلامية عن طرح البديل الناضح المستوعب لمقتضى التحولات والتحديات بادرت جهتان لملء المجال العام بأطروحاتها، وهي: الفكر المتطرف المغالي في نظرتة للدولة الإسلامية وسبل إقامتها من جهة، والتيار العلماني الذي عقد تحالفات مصيرية مع الغرب لفرض أجندته عبر خلط الأوراق والتخويف من النفوذ الديني.

ولمعالجة هذه الظاهرة في الثورة المعاصرة لا بد من بذل جهود كبيرة لتعزيز الوعي السياسي من خلال الدمج ما بين التراث الإسلامي من جهة والنظريات الأمنية والسياسية من جهة أخرى.

العامل الأكبر في سرقة الجهود هو غياب الرؤية الأمنية لمشروع الدولة من منظور إقليمي، ولذلك فإنه من الضروري وضع مبادئ للتعامل الإقليمي وفق نظرية القلب والحافة، إذ إن جميع الدول المجاورة لديها فلسفة أمنية، وهو ما يعطي الثورة هوية وشخصية اعتبارية في المعادلة الإقليمية.

ثالثاً: تعزيز المؤسسات الوطنية

1- ضرورة التأسيس لتيار يتخطى الجماعات السياسية ويعمل ضمن إطار مؤسسي يحترم التخصص

كشفت أحداث الثورة السورية عن وجود خلل بنيوي كامن في النظام الجمهوري، وأظهرت أحداث السنوات الثلاثة الماضية أن الانهيار المفاجئ للمنظومة الجمهورية في العالم العربي قد جاء كنتيجة حتمية لارتكاز السلطة على قواعد ضيقة من الفئات الحاكمة والاستناد إلى القوة العسكرية دون التأييد الشعبي، وفشل النظم الثورية في تشكيل علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع، إضافة إلى ضعف البناء الاقتصادي، وسوء توزيع الثروة كأمرض كانت تنخر في هذه الدول وتمنعها من تشكيل نظام أمني متوازن.

والمقلق هو أن الحراك الثوري في سوريا يعاني من معظم هذه المشاكل، ولذلك فهو يمر بمرحلة من الجمود السياسي والعسكري، ويمكن تفسير حالة الاحتباس التي يتسم بها المشهد الراهن من خلال النظرية "البنيوية"، حيث رأى "تيد غور" أن الثورات تمر بثلاثة مراحل:

- 1- مرحلة السخط الشعبي العارم غير المنسق.

- 2- سعي القوى الشعبية للانخراط في حراك ثوري منظم.

- 3- تطور البناء السياسي والعسكري للثورة إلى مستوى الندية مع النظام، ثم التفوق عليه تدريجياً لهدم أركانه وتفكيك مؤسساته، وتكوين بديل مؤسسي قادر على ممارسة الإدارة والحكم.

ومن خلال هذه المعطيات يمكن القول أن النصر الفعلي للثورة لا يقتصر على إسقاط النظام؛ بل يتمثل في قدرة القوى الثورية على تشكيل منظومة سياسية رشيدة تشكل بديلاً مؤسسياً قادراً على الأخذ بزمام المبادرة الداخلية والتعامل مع القوى الإقليمية والدولية بحنكة واحتراف. ونظراً لما تشكله هذه الرؤية من خطورة على مسار الثورة، فإنه من المهم بناء نظم سياسية رشيدة تشكل تياراً شعبياً ناضجاً، والتأسيس لمنظومة سياسية تقود الحراك الثوري.

2- التعامل مع ظاهرة المؤسسات العابرة للحدود، والتي تشكل مشروعاً سياسياً بديلاً يحظى بدعم عربي

في ظل اندراس معالم الهوية المجتمعية للدولة، وفشل القوى السياسية في التوافق على مشروع سياسي وطني؛ تتصاعد نبرة الاستقطاب الطائفي والإثني وتهيمن الشبكات الراديكالية العابرة للحدود إثر مبادرة الإدارة الأمريكية بتمكين الجماعات الإثنية والطائفية من تولي حكم العراق عام 2003، وأدى اضمحلال السلطة المركزية وانهيار نظم الحكم الجمهوري في البلدان العربية إلى تفعيل نشاط القوى المجتمعية غير المنظمة، والتي أخذت تتحرك في تيارات متباينة واتجاهات مختلفة لحماية مجموعاتها أو العمل على تحقيق المصلحة العامة.

ولعل المشكلة الأساسية في المشروع الإسلامي المعاصر هي قضية التعامل مع التحدي الطائفي، فقد قامت سياسة منطقة الهلال الخصيب بالمفهوم العثماني والاستعماري الغربي والدولة المعاصرة (أي منذ نحو 150 سنة) على مفهوم: "إدارة الأقليات"، حيث يشكل: اليهود، والنصارى، والعلويون، والشيعية الإثني عشرية، والدروز، والأكراد، كيانات سياسية ذات سيادة واستقلالية أو نظم إدارة وحكم ذاتي، ولهم أحزاب سياسية وميليشيات مسلحة على أساس طائفي، بينما لا يتمتع السنة بأي من هذه المميزات.

ولا بد من النظر إلى التحدي الطائفي بصفته مشروع دولة بديل، وليس مجرد إشكالية علاقات مجتمعية، حيث يقوم المشروع يقوم على إعادة إخراج مشروع الانتداب الفرنسي، من خلال إضعاف مؤسسات الحكم المركزي، ورفع شعار "تمكين الأقليات" (minority empowerment) وترسيخ نفوذهم وتعزيز سطوتهم المؤسسية لصد ظاهرة تنامي القوى الإسلامية، وذلك من خلال تعزيز دور المجموعات الطائفية خارج إطار الدول، والتي تقوم على أسس إثنية ودينية وطائفية، وتشجيعها للإسهام في العملية السياسية باعتبارها الضامن الأساس لمنع الحركات الإسلامية من الانفراد بالحكم.

رابعاً: أنسنة العمل السياسي

يتضمن مفهوم أنسنة العمل السياسي محورين رئيسيين:

1- وضع العمل السياسي في إطاره الإنساني، وضرورة استيعاب الأبعاد المجتمعية، وخصائص المجتمع السوري، والعلاقة بين الطوائف، وارتباط مؤسسات الحكم في التعامل مع النصوص، وذلك من خلال ثلاثية تقليدية هي: الأرض والدولة والأمة، ويمكن توظيفها في بناء منظومة سياسية رشيدة عبر أبعاد ثلاثة تعمل بالتزامن، وهي:

1- المكان الذي تشغله الوحدة السياسية

2- النظام السياسي القائم على الموقع الجغرافي ومصادر الثروة

3- الأمة كمستودع للإجماع السياسي

والحقيقة هي أن قوى الثورة السورية تحتاج في المرحلة الراهنة إلى قدر كبير من "أنسنة" العمل السياسي والخروج به من إطار النصية إلى الأفق المجتمعية وضرورة توظيفها؛ وكان ابن خلدون قد سبق المنظرين الغربيين في إعطاء الصفة الإنسانية للدولة عبر تشبيهها بالإنسان في مراحل الخمسة: الولادة والصبا والنضج والشيخوخة والموت، ومنذ ذلك الحين ارتبط مفهوم بناء الدولة بنظريات: "العقد الاجتماعي"، التي ترى أن السلطة في حقيقتها هي عقد بين الدولة والمجتمع. مع ضرورة التنبيه إلى أن السبب المباشر لاندلاع الثورة في 18 مارس

2011 قد جاء كنتيجة مباشرة لفشل النظام في تقدير مخاطر البعد العشائري عند أهل حوران وما يتميزوا به من حمية ونخوة.

ولإنشاء بديل مؤسسي ناضج فإن الحركات السياسية المعاصرة تحتاج إلى دراسة العوامل المجتمعية لمراجعة أدواتها في الحشد السياسي وسعيها لتحقيق الإجماع الأهلي، مع ضرورة الوعي بأن الحراك السياسي لم يعد أحادياً (بالمفهوم القومي) أو ثنائياً (بمفهوم الاستقطاب الفئوي) بل أصبح تعددياً بامتياز، ولا بد من صياغة إستراتيجيات جديدة تتناسب مع المتغيرات المجتمعية وتعدد الفرقاء.

ولعل الصيغة الأمثل لتأسيس منظومة سياسية رشيدة هي العمل على جمع العوامل المشتركة لدى أكبر عدد من المجموعات السكانية فيما يحقق المصلحة العامة ويجلب الأمن والاستقرار للدولة ولجيرانها، وذلك من خلال استقراء تطبيقات ونماذج الدولة الشرقية التعددية (cosmopolitan) عبر العصور.

2- أما البعد الآخر لمفهوم "أنسنة" العمل السياسي وضرورته في هذه المرحلة؛ فيمكن في

ضرورة استيعاب علاقة المكان بالمنظومة السياسية وتأثير تطور العلاقات المجتمعية على

الأمن الإقليمي والدولي، ويمكن في هذا الإطار إعمال نظرية "العلاقة بين القلب والحافة" التي

أسس لها عالم الجغرافيا السياسية "تايلور"، وتنص على أن المتغيرات التي تقع في مناطق

ذات أهمية مركزية لا بد وأن تكون لها تبعات على الدول المجاورة، وذلك بخلاف الدول التي

تقع في مناطق هامشية قد لا يكون للتطورات الداخلية فيها تأثير على المحيط الإقليمي.

وقد أثبتت أحداث الثورة السورية وجود ارتباط وثيق بين الأحداث الداخلية والأمن الإقليمي،

حيث هيمن على المحللين الإستراتيجيين هاجس "مخاطر الامتداد الإقليمي" (Regional

Spillover) للأزمة السورية بصورة واضحة، وعلى الرغم من وضوح المهددات الأمنية

ومخاطرها؛ إلا أن أطروحات معظم القوى السياسية السورية لا تزال تقصر إدراك ارتباط

الأوضاع الداخلية بالأمن الإقليمي والدولي، وتتعامل هذه القوى مع الأزمة من منظور منفصل

عن سائر المؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس بصورة مباشرة على

القوى المجاورة وتؤثر على توازنات القوى في المنطقة.

ويظهر أثر هذا القصور في ضعف الأداء الدبلوماسي لدى الجهات التي تدعي تمثيل الثورة في

المحافل الدولية وعجزها عن صياغة رؤية أمنية ناضجة تقوم على مفاهيم "الأمن التعاوني" أو

"الأمن المشترك"، وانزلاق بعض السياسيين في شرك الاصطفاف الإقليمي الذي يضعف

الإرادة الوطنية ويغلب المصالح الخارجية.

وفي الوقت الذي يحارب فيه الإسلاميون مفهوم إقصاء الدين عن السياسة، إلا إن الكثير منهم يمارس عملية الفصل على أرض الواقع، ومن أهم مكامن القصور في مفهوم الدولة النموذج:

1- عدم استيعاب الإسلاميين لمكانهم الطبيعي في نظرية الحافة والقلب في الجغرافيا السياسية

2- ضرورة وضع الصورة الإقليمية للثورة السورية بعين الاعتبار باعتبارها عنصر الحسم في معركة الاستقطاب بالشرق الأوسط

3- غياب التخطيط الإستراتيجي لآليات التعامل مع الإقليم والعالم

4- غياب الرؤية الأمنية لمشاكل دول الجوار (الحدود، التوتر المجتمعي، التأثير السلبي):
كلما كانت النظرية الأمنية ناضجة ومستوعبة للمخاوف الإقليمية والدولية كلما خفت وتيرة التدخلات الخارجية.

خامساً: الأخذ بمصادر القوة

"وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله ويعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون".
بالنظر إلى التطور البنوي في مسار الثورة السورية خلال السنوات الثلاثة الماضية؛ يمكن تحديد مكامن الخلل في ضعف آليات التعامل الصحيح من مفهوم القوة من منظوره الواسع، ويقصد بها القوة القومية بمعناها الشامل، وتشمل: السكان، والموارد الطبيعية، والموقع الاستراتيجي، والتطور التكنولوجي، والإنتاج الصناعي والزراعي، ونظم الحكم ومؤسسات الدولة، ومستوى التسلح، والدعاية والرأي العام.
وبعيداً عن التوسع في عناصر نظريات القوة، فإنه من المهم أن تسعى قوى الثورة إلى حيازة أكبر قدر من مصادر القوة في ممارسة العمل السياسي، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- **قوة الخطاب (الإعلام):** امتلاك الأدوات التي تساعد على رسم صورة إيجابية للعمل

بين المجتمعات، ويتطلب ذلك عدة إجراءات منها: إقامة علاقات تعاون مع مؤسسات الإعلام الإقليمية والدولية، وكسب تعاطفها، وتشجيع الكوادر للمساهمة الإعلامية وتوفير التدريب اللازم لهم للقيام بذلك.

2- **القوة الاقتصادية (تنمية الموارد المالية):** من خلال تأطير وتنظيم قطاعات الإنتاج المحلي والمساعدات الخارجية غير المشروطة.

3- القوة الشعبية (الامتداد الشعبي): عبر تصنيف المناطق المستهدفة إلى أقسام: أمنة، ورمادية، وسلبية، ثم وضع إستراتيجية لتعزيز العلاقات المجتمعية في المناطق الآمنة، والوصول إلى المناطق التي لم يصلها النشاط من حيث الاهتمام بسكان هذه المناطق والتواصل مع وجهائها، كما يتعين وضع إستراتيجية للتعامل مع الجهات والمناطق التي يتعامل سكانها بريية وعداء عبر تخفيف الاحتقان والتقليل من نسبة العدائية والسلبية فيها.

4- القوة السياسية (التحالفات الإستراتيجية والتحالفات المرحلية): لا تستطيع قوى المعارضة تنفيذ أجندتها في معزل عن المحيط الإقليمي والدولي، ولذلك فإنه يتعين صياغة رؤية للتعاون مع الدول المجاورة، وكذلك مع مختلف القوى السياسية الفاعلة، ومع مؤسسات المجتمع المدني، ومع الفعاليات والقوى المجتمعية للتعاون في نقاط الاتفاق.

5- القوة البنيوية (تعزيز البنية التنظيمية): تفرض الأحداث والمستجدات مراجعة البناء التنظيمي والإداري وتطويره وتحديثه ويمكن النظر إلى تجارب الأحزاب والجماعات الفاعلة والاستفادة من تجاربها، كما يتعين ضخ الدماء الجديدة لضمان استمرارية النشاط.

6- القوة الفكرية (مراجعة المنطلقات الفكرية وتحديثها وفق المستجدات): شهدت مرحلة "الربيع العربي" ظهور التيارات الإسلامية إلا أن ذلك تزامن مع ظهور قصور كبير في تشكيل صياغة لكيان الدولة وأدوات الإدارة والحكم، مما يفرض عليها أن تبادر إلى مراجعة بناها الفكرية ومبادئها وتسويق رؤاها بصورة مبسطة تضمن الانتشار الشعبي.

7- القوة البشرية (تنمية المهارات): يتعين في هذه المرحلة وضع برامج مستديمة لتطوير قدرات الكوادر وتعزيز نشاطهم من خلال عقد دورات تدريبية في: العمل السياسي، والإستراتيجيات الدولية، والنظم الانتخابية، والسياسة الشرعية، والعمل الدبلوماسي، والمهارات الشخصية.

8- القوة المعلوماتية: يحتاج العمل في هذه المرحلة إلى موارد معلوماتية تسهم في قراءة الواقع وتقييم المرحلة ومعرفة مكامن الخلل لدى الخصم، ومن ثم التعامل مع المستجدات بمهنية واحتراف، ولتحقيق ذلك فإنه من المهم تأسيس مراكز إمداد بحثية ومعلوماتية، وأجهزة الرصد والبحث العلمي.

معوقات تحقيق المأمول من الثورة

تمر المنطقة العربية والإسلامية بمنعطف محوري في مجال تكوين نظم الحكم وتحديد طبيعة الهوية السياسية لمجتمعات عاشت في الفترة الحديثة تحت ثلاثة أطوار من التخلف: نهاية الحكم العثماني وتأثير الحكم الطوراني على تهميش العنصر العربي، ثم مرحلة الاستعمار، وانتهاء بحقبة الدكتاتوريات العسكرية التي أذنت بالانتهاء.

أولاً تحديد الأولويات ما هو المأمول؟

أظهرت الأحداث وجود فراغ كبيرة في التأسيس الشرعي للتحديات التي تواجه الشعوب المسلمة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخها؛ مما أدى إلى انقسام الإسلاميين في موضوع الحاكمية إلى:

- 1- فريق يسعى إلى تكييف نظم الحكم الديمقراطية من خلال تحرير المصطلحات والتقريب بين التراث الإسلامي ومؤسسات الحكم في الغرب،
- 2- فريق آخر يعمل على تأسيس دولة إسلامية على هدي النبوة من مفهوم نموذجي دون مراعاة لمتطلبات المرحلة وتحديات الواقع.
- 3- الجماهير الغفيرة من الباحثين عن نموذج لدولة بديلة تتحلى بالواقعية وتحقق الحد الأدنى من الشرعية وتسعى بالتدرج إلى الرقي في مراتب الكمال.

وبناء على هذه المعطيات تكمن المشكلة الأولى في تحديد ما هو المأمول من الثورة؟
1- هل هو كما تنظر إليه الجماعات السياسية على أنها وسيلة لتمكين حزب أو جماعة أو تيار؟

- 2- أم المأمول من الثورة إسقاط النظام وتحقيق الحرية، ومن ثم ترك الاختيار للشعب؟
- 3- أم أن الهدف من الثورة هو إنشاء خلافة راشدة على منهاج النبوة؟
- 4- أم أن الأحداث قد فتحت المجال لمشروع قومي أو أممي عبر إعادة رسم الخريطة انسياب الجماعات العابرة للحدود؟

5- أم أن الثورة في مجملها تدور في فلك مطالب شعبية بسيطة كالحرية والكرامة والأمن وتحسين الوضع المعيشي؟

ضعف محددات المأمول من الثورة أثر بصورة سلبية على العلاقات البينية داخل الصف الإسلامي، حيث قامت بينهم انقسامات خطيرة تصل إلى حد الاقتتال والتكفير بين من يرضى بالدولة القومية وبتحديد الاستعمار، وبين من يعمل على الأقلمة والانتشار خارج حدود القطر السوري عبر لبنان والعراق، وبين من يعمل على تأسيس دولة إسلامية عالمية لا تعترف بالحدود.

كما أثر على العلاقات مع التيارات الأخرى نظراً لعدم استيعاب ما هو السقف المطلوب، وما هي حدود التعاون التي يمكن أن يلتزم بها الإسلاميون في علاقاتهم مع المجلس الوطني والائتلاف الوطني والتيارات القومية واليسارية والليبرالية، فضلاً عن المنظمات العالمية والقوى الإقليمية والدولية.

ثانياً: ضعف التأصيل الشرعي لمستجدات الواقع

يكمن التحدي الأكبر بالنسبة للقوى الإسلامية في القدرة على الجمع بين الواقع والنص، والتعامل مع متطلبات المرحلة وتطورات الأحداث دون التخلي عن المبادئ، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن الجماعات الإسلامية تعاني من معضلات فكرية لا بد من التعامل معها بواقعية لمعالجتها، ومن أبرز هذه الظواهر:

الواقعية السياسية هي: "النظر إلى حقيقة الأمور وجوهرها وغض الطرف عن السطحيات والظواهر، والتوجه لتحقيق مصلحة الدولة بأقل قدر من الخسائر وأكبر قدر من المكاسب". وعلى هذا الأساس فإن الدافع الأكبر للقوى الدولية في مبادراتها السياسية ينطلق من الرغبة في تعزيز السلطة وتحقيق الأمن بدلاً من المثل العليا أو الأخلاق التي تستخدم عادة كأدوات لتحقيق المصلحة العليا للدولة.

أما بالنسبة للقوى الإسلامية فإن التحدي الأكبر في العمل السياسي يكمن في القدرة على الجمع بين الواقع والنص، والتعامل مع متطلبات المرحلة وتطورات الأحداث دون التخلي عن المبادئ، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن الجماعات الإسلامية من معضلات فكرية لا بد من التعامل معها بواقعية لمعالجتها، ومن أبرزها:

1- الفرار من الواقعية نحو المثالية عبر الاندفاع لتأسيس الدولة النموذج دون استيعاب متطلبات التدرج ومقتضيات المرحلة، جهود علماء المسلمين كانت واقعية جداً حيث اتجهت نحو معالجة إشكاليات الشرعية السياسية وليس التأصيل للحكم النموذجي، حيث عالج الماوردي قضية تعدد السلطنة مع وجود الخليفة، وتعامل مع مشكلة ضعف نفوذ الخلفية ووجود سلطات سياسية لا تعترف به ولا تدين بالولاء له، فأسس لذلك من خلال مفهومين مهمين هما: "إمارة التغلب" و"وزارة التفويض"، كما تعامل مع إشكاليات تولي غير المسلمين لمهام إدارية وميز بين الإدارة والحكم وخاصة في مفهوم "السلطة التنفيذية"

2- الفرار من الواقع نحو المستقبل: الاستسلام لسيناريوهات آخر الزمان: بالتزامن مع توجهات جماعية لمطابقة الواقع مع نصوص الفتن والملاحم، وهي ظاهرة تكثر في مراحل الانحطاط عند المسلمين، مثال: سقوط الأندلس، وسقوط بغداد، والغزو البرتغالي للجنوب

العربي، بل يبلغ الترددي الفكري عند البعض للعمل على استجلاب آخر الزمان بادعاء المهدوية، وكانت هذه الظاهرة من أكثر عوامل سفك الدماء عبر التاريخ الإسلامي.

3- الفرار من الواقع نحو الماضي: من خلال القراءة الخاطئة للتاريخ: استجلاب نماذج تاريخية غير متطابقة مع الواقع، ومحاولة فرضها على الشعوب، ومن ذلك ما يشوب مفهوم الخلافة من أخطاء فادحة في الفكر الإسلامي المعاصر، حيث يعمل البعض على تأسيس نظام خلافة رشيدة على منهاج النبوة دون الأخذ في الاعتبار ما يشوب ذلك النموذج من إشكاليات في التطبيق، ففي مراحل تاريخية كان هناك ثلاث أنظمة خلافة في آن واحد، وفي معظم التاريخ الإسلامي كان الخليفة ضعيفاً لا سلطة له، ونجحت نظم السلطنة في إنفاذ هذا المنصب الذي أصبح رمزياً أكثر منه واقعياً، وعدم الأخذ في الاعتبار أن الخلافة انقطعت في مراحل متعددة في التاريخ، وأن الخلافة ليست بالضرورة هي الحل.

4- الفرار من الواقع نحو النص، ويقصد به الإفراط في النصية الانتقائية: حيث تقوم مجموعة بوضع أسس ومبادئ للحكم الرشيد وفق فهمهم للنص، واقتباسهم من كتب السلف، ومن ثم عقد الولاء والبراء واستحلال دماء المسلمين على أساس هذه الاجتهادات غير الملزمة، والتي تؤدي إلى الانفصام عن الواقع السياسي والمحيط الإقليمي.

فجهود علماء السياسة الشرعية عبر التاريخ كانت تنتج نحو معالجة إشكاليات الشرعية السياسية وليس التأصيل للحكم النموذجي، فقد عالج الماوردي قضية تعدد السلطنة مع وجود الخليفة، وتعامل مع مشكلة ضعف نفوذ الخلفية ووجود سلطات سياسية لا تعترف به ولا تدين بالولاء له، فأسس لذلك من خلال مفهومين مهمين هما: "إمارة التغلب" و"وزارة التفويض"، كما تعامل مع إشكاليات تولي غير المسلمين لمهام إدارية وميز بين الإدارة والحكم وخاصة في مفهوم "السلطة التنفيذية".

كما يمكن ملاحظة انحراف خطير لدى جماعات الغلو في تعاملها مع أحاديث آخر الزمان، حيث يعمد بعضهم إلى القيام بأعمال يهدفون من ورائها إلى تكلف تطبيق نصوص في غير موضعها أو استجلاب مرحلة لم يحن أوانها طلباً لتحقيق: "الخلافة على منهاج النبوة" ضمن توجهات جماعية لمطابقة الواقع مع نصوص الفتن والملامح، وهي ظاهرة تكثر في مراحل الانحطاط عند المسلمين، مثال: سقوط الأندلس، وسقوط بغداد، والغزو البرتغالي للجنوب العربي، بل يبلغ الترددي الفكري عند البعض للعمل على استجلاب آخر الزمان بادعاء المهدوية، وكانت هذه الظاهرة من أكثر عوامل سفك الدماء عبر التاريخ الإسلامي.

وعلى الصعيد نفسه يرتكز طرح الكثير من الإسلاميين على استجلاب نماذج تاريخية غير متطابقة مع الواقع، ومحاولة فرضها على الشعوب، ومن ذلك ما يشوب مفهوم تأسيس الخلافة من أخطاء فادحة في الفكر الإسلامي المعاصر، حيث يعمل البعض على إقامة نظام خلافة راشدة دون الأخذ في الاعتبار ما يشوب ذلك النموذج من إشكاليات في التطبيق، ففي مراحل تاريخية كان هناك ثلاث أنظمة خلافة في آن واحد، وفي معظم التاريخ الإسلامي كان الخليفة ضعيفاً لا سلطة له، ونجحت نظم السلطنة في إنقاذ هذا المنصب الذي أصبح رمزياً أكثر منه واقعياً، وعدم الأخذ في الاعتبار أن الخلافة انقطعت في مراحل متعددة في التاريخ، وأن الخلافة ليست بالضرورة هي الحل.

ومن مكامن الخلل كذلك قيام بعض الجماعات بوضع أسس ومبادئ للحكم الرشيد وفق فهمهم للنص، واقتباسهم من كتب السلف، ومن ثم عقد الولاء والبراء واستحلال دماء المسلمين على أساس هذه الاجتهادات غير الملزمة، والتي تؤدي إلى الانفصام عن الواقع السياسي والمحيط الإقليمي.

ويبدأ الحل من الوعي بأن إحداث التغيير يعقبه تحد أكبر وهو طرح البديل، ويبدو أن الحركات الإسلامية قد قصرت دون تحقيق ذلك في القرن العشرين، وهي لا تزال قاصرة دون تحديده في هذه المرحلة الحاسمة من التحول البنيوي للعالم العربي.

ولتفسير هذه الظاهر المقلقة؛ يمكن اللجوء إلى نظرية هابرماس والتي يطلق عليها نظرية: "المجال العام"، إذ إن الحاجة إلى النظام البديل بعد الثور هي عنصر الحسم، وعندما عجزت الحركات الإسلامية عن طرح البديل الناضح المستوعب لمقتضى التحولات والتحديات بادرت جهتان لملء المجال العام بأطروحاتها، وهي: الفكر المتطرف المغالي في نظرتة للدولة الإسلامية وسبل إقامتها من جهة، والتيار العلماني الذي عقد تحالفات مصيرية مع الغرب لفرض أجندته عبر خلط الأوراق والتخويف من النفوذ الديني.

ولمعالجة هذه الظاهرة في الثورة المعاصرة لا بد من بذل جهود كبيرة لتعزيز الوعي السياسي من خلال الدمج ما بين التراث الإسلامي من جهة والنظريات الأمنية والسياسية من جهة أخرى.

ثالثاً: المعوقات السياسية

1- اضمحلال معالم الهوية السياسية للنظم الجمهورية مع غياب البديل: (النظرية القومية اليسارية، الحزب الحاكم، الحاكم العسكري الانقلابي، والجيش ومؤسسة الأمن) نحن نعيش الآن آخر مراحل الدولة الفاشلة وبداية مرحلة الدولة البديل، متمثلاً في سقوط الجيوش الليبية والمصرية واليمنية والعراقية والسورية، وتغلب الميليشيات الطائفية والإثنية العابرة للحدود

2- فشل القوى السياسية في التوافق على مشروع سياسي وطني نظراً لاحتدام معركة الهوية وعدم قدرة أي من الأطراف الفاعلة على حسمها.

3- تصاعد نبرة الاستقطاب الطائفي والإثني وهيمنة الشبكات الراديكالية العابرة للحدود إثر مبادرة الإدارة الأمريكية بتمكين الجماعات الإثنية والطائفية من تولي حكم العراق عام 2003، حيث دمر الاحتلال الأمريكي الجيش العراقي واستعاض عنه بسياسة شرعنة الميلشيات العسكرية الخارجية عن القانون (وهي سياسة قديمة عمرها آلاف السنين)، بحيث يتم اللجوء إلى قوى إثنية أو قبلية أو طائفية خارجة عن القانون وتدمج مع الترتيبات الجديدة لتصبح جزءاً من المنظومة الجديدة، ففي المرحلة الأولى تم استيعاب البيشمركة، ومنظمة الثورة الإسلامية وحزب الدعوة الإسلامي وضخه بكميات كبيرة من المال والسلاح، وفي المرحلة الحالية تقوم الإدارة الأمريكية بشرعنة حزب العمال الكردستاني، و عصائب الحق، وحزب الله العراقي، وحزب الله اللبناني، فضلاً عن الحوثيين في اليمن، و هي مقدمات اللامركزية أو الحكم الفيدرالي الذي تعمل على تحقيقه القوى الغربية ويقوم على نمطين من المحاصصة في آن واحد: تقسيم في مركز السلطة على النمط العراقي واللبناني، وتعزيز نظم الإدارة المحلية في مناطق الأقليات. ومن الجدير التنبيه إلى أن الأقليات الدينية والإثنية والطائفية كيانات سياسية ذات سيادة واستقلالية أو نظم إدارة وحكم ذاتي، ولهم أحزاب سياسية وميليشيات مسلحة على أساس طائفي، بينما لا يتمتع السنة بأي من هذه المميزات.

4- غياب الجهة المركزية الناضجة للتحرك الثوري، وعدم القدرة على تفعيل نشاط القوى المجتمعية غير المنظمة، والتي أخذت تتحرك في تيارات متباينة واتجاهات مختلفة لحماية مجموعاتها أو العمل على تحقيق المصلحة العامة.

5- التنافس الإقليمي والدولي حيث تتنازع المنطقة مشاريع متعددة؛ أبرزها:

= المشروع الطائفي الفارسي الذي يبسط هيمنته على محور طهران-بغداد-دمشق-بيروت،

= ومشروع الردة على الربيع العربي ويضم محور السعودية-الإمارات-مصر

= مشروع تمكين القوى المجتمعية الجديدة تركيا-قطر

= مشروع تمكين الأقليات الذي يعمل الغرب جاهداً على تحقيقه.

6- غياب النظرية الأمنية الناضجة في التعامل مع التحديات المحلية والإقليمية والدولية، حيث تعجز القوى الفاعلة عن بناء مشروع سياسي واضح ونظرية أمنية متينة وصياغة هوية وطنية بديلة.

رابعاً: المعوقات الجيوسياسية

تتطلب من ثلاثية تقليدية هي: الأرض والدولة والأمة، وتكمن المشكلة في هذا المجال من خلال المعوقات التالية:

1- إشكالية المكان: الذي تشغله الوحدة السياسية، حيث تتجه الأزمة السورية نحو الانسياب (Regional spillover)، فأكثر من نصف الشعب السوري أصبحوا لاجئين في الخارج، وجميع القوى المجاورة لم تعد تؤمن بالحدود، وعلاقة المحافظات بالمركز قد انقطعت نظراً لتركز النظام في دمشق.

2- إشكالية النظام البديل: النظام السياسي القائم على الموقع الجغرافي ومصادر الثروة

3- إشكالية الرجوع للأمة: كمستودع للإجماع السياسي، حيث تهيمن القوى الإقليمية والدولية على المشهد السياسي، في حين يضمحل نفوذ القوى الشعبية وتأثيرها نظراً لتحويلها إلى عامل متأثر بعد أن كانت فاعلة في بداية الثورة، وذلك نتيجة حتمية للاعتماد على التمويل الخارجي والذي بدأ للوهلة الأولى على أنه مصدر قوة ثم تحول إلى نقطة ضعف إذ إن القوى الخارجية بدأت تستخدم التمويل كآلية لفرض أجنداتها ورؤاها، وتصفية حساباتها فيما بينها وإذكاء التنافس الإقليمي دون النظر إلى الحالة الإنسانية المروعة للشعب السوري، وكذلك هو الحال بالنسبة للتسليح الخارجي.

ويدفع ذلك باتجاه الانطلاق على إعادة بناء الدولة من خلال نظريات: "العقد الاجتماعي"، التي ترى أن السلطة في حقيقتها هي عقد بين الدولة والمجتمع.

ولعل الصيغة الأمثل لتأسيس منظومة سياسية رشيدة هي العمل على جمع العوامل المشتركة لدى أكبر عدد من المجموعات السكانية فيما يحقق المصلحة العامة ويجلب الأمن والاستقرار للدولة ولجيرانها، وذلك من خلال استقراء تطبيقات ونماذج الدولة الشرقية التعددية (cosmopolitan) عبر العصور.

وبالنظر إلى التطور البنوي في مسار الثورة السورية خلال السنوات الثلاثة الماضية؛ يمكن تحديد مكامن الخلل في ضعف آليات التعامل الصحيح من مفهوم القوة من منظوره القومي الشامل، ويقصد بها القوة القومية بمعناها الشامل، وتشمل: السكان، والموارد الطبيعية، والموقع الاستراتيجي، والتطور التكنولوجي، والإنتاج الصناعي والزراعي، ونظم الحكم ومؤسسات الدولة، ومستوى التسليح، والدعاية والرأي العام.

وبعيداً عن التوسع في عناصر نظريات القوة، فإنه من المهم أن تسعى قوى الثورة إلى حيازة أكبر قدر من مصادر القوة في ممارسة العمل السياسي، والتي يمكن تلخيصها في:

1- امتلاك أدوات الخطاب الإعلامي الذي يساعد على رسم صورة إيجابية للعمل بين المجتمعات،

- 2- إقامة علاقات تعاون مع مؤسسات الإعلام الإقليمية والدولية، وكسب تعاطفها، وتشجيع الكوادر للمساهمة الإعلامية وتوفير التدريب اللازم لهم للقيام بذلك.
- 3- تنمية الموارد المالية عبر تأطير وتنظيم قطاعات الإنتاج المحلي والمساعدات الخارجية غير المشروطة.
- 4- استعادة الزخم الشعبي الذي مارس دوراً أساسياً في إشعال الثورة قبل عسكرتها.
- 5- صياغة رؤية للتعاون مع مختلف القوى السياسية الفاعلة، ومع مؤسسات المجتمع المدني، ومع الفعاليات والقوى المجتمعية للعمل في نقاط الاتفاق.
- 6- ضخ الدماء الجديدة الشابة في المسار السياسي لضمان استمراريته، فعلى الرغم من ظهور التيارات الإسلامية بصورة فاعلة في المعتزك السياسي إلا أن ذلك الظهور قد تزامن مع ظهور قصور كبير في تشكيل صياغة لكيان الدولة وأدوات الإدارة والحكم، مما يفرض عليها أن تبادر إلى مراجعة بناها الفكرية ومبادئها وتسويق رؤاها بصورة مبسطة تضمن الانتشار الشعبي.
- 7- تعزيز الموارد المعلوماتية التي تسهم في قراءة الواقع وتقييم المرحلة ومعرفة مكامن الخلل لدى الخصم، ومن ثم التعامل مع المستجدات بمهنية واحتراف، ولتحقيق ذلك فإنه من المهم تأسيس مراكز إمداد بحثية ومعلوماتية، وأجهزة الرصد والبحث العلمي.

خامساً: المعوقات الحركية

- في الوقت الذي يحارب فيه الإسلاميون مفهوم إقصاء الدين عن السياسة، إلا إن الكثير منهم يمارس عملية الفصل على أرض الواقع، ومن أهم مكامن القصور في مفهوم الدولة البديلة:
- 5- عدم استيعاب الإسلاميين لمكانهم الطبيعي في خارطة القوى السياسية في العالم العربي والإسلامي.
 - 6- تعامل الفرقاء مع الثورة السورية باعتبارها عنصر الحسم في معركة الاستقطاب بالشرق الأوسط.
 - 7- غياب التخطيط الإستراتيجي لآليات التعامل مع الإقليم والعالم.
 - 8- غياب الرؤية الأمنية للتعامل مع دول الجوار ومنع امتداد الأزمة إليها؛ إذ كلما كانت النظرية الأمنية ناضجة ومستوعبة للمخاوف الإقليمية والدولية كلما خفت وتيرة التدخلات الخارجية.

ولتحقيق ذلك فإنه لا بد من تعزيز الاحترافية لدى القوى الإسلامية في ممارسة العمل السياسي، والمتمثلة في تنمية المهارات وتعزيز التخصص، والتأسيس لنظرية أمنية تنطلق من

الثوابت الشرعية، تدمج ما بين التراث الإسلامي من جهة والنظريات الأمنية والسياسية من جهة أخرى.

ولتفسير هذه الظاهر المقلقة؛ يمكن اللجوء إلى نظرية هابرماس والتي يطلق عليها نظرية: "المجال العام"، إذ إن الحاجة إلى النظام البديل بعد الثور هي عنصر الحسم، وعندما عجزت الحركات الإسلامية عن طرح البديل الناضح المستوعب لمقتضى التحولات والتحديات بادرت جهتان لملء المجال العام بأطروحاتها، وهي: الفكر المتطرف المغالي في نظرتة للدولة الإسلامية وسبل إقامتها من جهة، والتيار العلماني الذي عقد تحالفات مصيرية مع الغرب لفرض أجندته عبر خلط الأوراق والتخويف من النفوذ الديني.

ولمعالجة هذه الظاهرة في الثورة المعاصرة لا بد من بذل جهود كبيرة لتعزيز الوعي السياسي من خلال الدمج ما بين التراث الإسلامي من جهة والنظريات الأمنية والسياسية من جهة أخرى.

العامل الأكبر في سرقة الجهود هو غياب الرؤية الأمنية لمشروع الدولة من منظور إقليمي، ولذلك فإنه من الضروري وضع مبادئ للتعامل الإقليمي وفق نظرية القلب والحافة، إذ إن جميع الدول المجاورة لديها فلسفة أمنية، وهو ما يعطي الثورة هوية وشخصية اعتبارية في المعادلة الإقليمية.